

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251-11-5517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية العاشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 25-26 يناير 2007

-

الأصل: إنجليزي

EX.CL/313 (X)

تقرير المؤتمر الوزاري المشترك بين
أفريقيا/الاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية

-

تقرير المؤتمر الوزاري المشترك بين أفريقيا/الاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية

مذكرة تمهيدية:

عكف الاتحاد الأفريقي على إشراك الاتحاد الأوروبي في الأمور المتعلقة بالهجرة والتنمية في إطار ترويكالاتحاد الأفريقي/الاتحاد الأوروبي. وأثناء انعقاد الترويكالاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2005، اقترح الجانب الأوروبي أن يعقد مؤتمر وزاري أفريقي/أوروبي بشأن الهجرة والتنمية في عام 2007.

وقد اعتمدت الدورة العادية الثامنة للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي المنعقدة في الخرطوم في يناير 2006، المقرر (VIII) EX.CL/DEC.264 والذي بمقتضاه تفوض مفوضية الاتحاد الأفريقي بعقد اجتماع للخبراء بشأن الهجرة والتنمية في الجزائر العاصمة، بغية إعداد موقف أفريقي مشترك استعداداً للمؤتمر الأفريقي/الأوروبي.

ومن خلال المقرر (VII) ASSEMBLY/AU/DEC.125 الذي تم اعتماده أثناء قمة بانجول، صادق مؤتمر الاتحاد الأفريقي على الموقف الأفريقي المشترك بشأن الهجرة والتنمية وطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تعقد على وجه السرعة المؤتمر الوزاري الأفريقي/الأوروبي بشأن الهجرة والتنمية الذي عرضت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى استضافته. ووافق اجتماع الترويكالاتحاد الأفريقي/الأوروبي/الأفريقي السابع الذي عقد في 10 أكتوبر 2006 في برازافيل، الكونغو، على عقد المؤتمر الوزاري الأفريقي/الأوروبي بشأن الهجرة والتنمية خلال الفترة من 21-23 نوفمبر 2006.

وكانت النتيجة الأساسية التي تمخضت عن المؤتمر هي الإعلان الأفريقي/الأوروبي المشترك بشأن الهجرة والتنمية الذي يعد بمثابة إعلان جوهري وموجه للعمل بألية متابعة مناسبة. واعتمد المؤتمر أيضاً خطة العمل الأفريقية/الأوروبية بشأن الاتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/313 (X)
ANNEX.1

تقرير الوزراء
22- 23 نوفمبر 2006

-



المؤتمر الوزاري الأفريقي-الاتحاد الأوروبي
حول الهجرة والتنمية، طرابلس
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
23-21 نوفمبر 2006

MIGR/MIN/RPT.

تقرير الوزراء
23-22 نوفمبر 2006

مشروع تقرير المؤتمر الوزاري الأفريقي - الاتحاد الأوروبي
حول الهجرة والتنمية، طرابلس، الجماهيرية العربية
الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
22-23 نوفمبر 2006

مقدمة:

1- انعقد المؤتمر الوزاري لأفريقيا- الاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية في طرابلس، الجماهيرية العظمى يومي 22 و 23 نوفمبر 2006. وقد تركزت المداولات على الهجرة والتنمية والإعلان المشترك بين بلدان أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

المشاركون:

2- شاركت في المؤتمر الدول التالية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى جانب المملكة المغربية: الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، تشاد، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إرتريا، إثيوبيا، جامبيا، الجابون، غانا، غينيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاند، توجو، تونس، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.

3- كما شاركت في المؤتمر الدول التالية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: النمسا، بلجيكا، جمهورية التشيك، قبرص، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، إيطاليا، مالطا، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة.

4- تم كذلك تمثيل المنظمات الدولية التالية: المجلس الأوروبي، منظمة العمل الدولية، منظمة الهجرة الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

حفل الافتتاح:

5- تولى رئاسة حفل الافتتاح ضيف الشرف أمين الهجرة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، السيد عبد الرحمن محمد شلقم، فرحب بأعضاء الوفود ونقل إليهم أطيب تحيات شعب الجماهيرية وحكومتها وأشاد بالمبادرة التي اتخذتها أفريقيا والاتحاد الأوروبي لتنظيم هذا المؤتمر.

- 6- وأكد على التداعيات المهمة لظاهرة الهجرة بين أفريقيا وأوروبا مشدداً على ضرورة وضع نهج إقليمي لحل المسائل العاجلة، المرتبطة بها.
- 7- واستعرض الأسباب الرئيسية للهجرة من قبيل الفقر والبطالة والعمالة الناقصة والشروط غير المتكافئة للتجارة العالمية والنزاعات، وذكر أن آثار الهجرة تشمل الاتجار بالبشر، وخاصة النساء والأطفال.
- 8- وحث الاجتماع على معالجة هذه القضايا بغية مساعدة القارة الأفريقية على التغلب على المشاكل المرتبطة بالفقر والأمراض والمجاعة وسائر المشاكل المتصلة بظاهرة الهجرة.
- 9- وأخيراً دعا ممثلي الدول الأعضاء من أفريقيا والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الحاضرة إلى مخاطبة الاجتماع.

(2)-رئاسة الاتحاد الأفريقي (الكونغو برازافيل):

10- في كلمته، أعرب ممثل رئاسة الاتحاد الأفريقي، وزير خارجية الكونغو عن شكره لشعب وحكومة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى على استضافة المؤتمر وتوفير التسهيلات الممتازة له . وتطرق أيضاً إلى الأسباب الجذرية للهجرة في أفريقيا مسلطاً الضوء على أهمية الحوار بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي من أجل معالجة المشكلات المرتبطة بالهجرة باعتبار أن القارتين تتقاسمان المشكلة المشتركة. وأخيراً، دعا الدول الأفريقية إلى مساندة نتائج المؤتمر المتمثلة في الإعلان المشترك، وشدد على ضرورة تنفيذه كأمر بالغ الأهمية لكل من أفريقيا وأوروبا.

(3)- كلمة رئاسة الاتحاد الأوروبي (فنلندا):

11- في كلمته، حيا ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي، السيد إيركي توأوميوجا تنظيم المؤتمر الوزاري لأفريقيا- الاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية باعتباره معلماً بارزاً وهاماً في تاريخ العلاقات بين القارتين. وشكر بصفة خاصة، الجماهيرية العظمى على قبولها استضافة المؤتمر وتوفير التسهيلات لدعمه.

12- وذكر أن الحوار والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حول الهجرة والتنمية أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى في هذا السياق، وشدد أن قضايا الهجرة لا يمكن معالجة بعضها بمعزل عن بعض لأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضايا السياسة الأخرى مثل الصحة والتعليم والسلام والأمن والتجارة والاقتصاد والعمالة والحكم الرشيد.

13- واستكشف الأسباب الكامنة وراء تحرك الأشخاص من أفريقيا إلى أوروبا ومن أوروبا إلى أفريقيا والطريقة التي يمكن بها إدارة هذه التحركات من جانب أفريقيا وأوروبا على حد سواء.

14- وأكد في نهاية كلمته على أن هذا المؤتمر وما يخلص إليه من نتائج سوف يسهمان إسهاماً هاماً في تسوية القضايا المرتبطة بالهجرة والتنمية وأن الاتحاد الأوروبي على استعداد للاضطلاع بدوره في تحقيق ذلك من خلال التنفيذ الفعال للإعلان المشترك الذي سيتم المصادقة عليه في هذا المؤتمر.

(4)- كلمة ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي:

15- ذكرت المفوضة جواناس، نيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي أن هذا المؤتمر يعد مؤتمراً تاريخياً وبالغ الأهمية لكل من أفريقيا وأوروبا لا سيما في وقت تشكل فيه الهجرة غير القانونية تحدياً خطيراً للمنطقتين. وأشارت المفوضية إلى أن الوزراء اتفقوا خلال المؤتمر الوزاري الخامس لترويكا أفريقيا- الاتحاد الأوروبي المنعقد في باماكو، بمالي في 2 ديسمبر 2005 على إطلاق حوار شامل حول قضايا الهجرة والدعوة لعقد مؤتمر وزاري مشترك لأفريقيا – الاتحاد الأوروبي يكرس البحث قضية الهجرة في عام 2006. واستعرضت مراحل التحضيرات لهذا المؤتمر بناء على مبادرة المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في الخرطوم في شهر يناير 2006، وأضافت أن مؤتمر الاتحاد المنعقد في بانجول جامبيا في يوليو 2006 اتخذ خطوة أخرى باعتماد الموقف الأفريقي الموحد الذي يشكل أساساً للمناقشات بين المنطقتين هنا في طرابلس وكذلك أساساً لوضع مشروع الإعلان المشترك.

16- وأكدت مجدداً على موقف الاتحاد الأفريقي كما ورد في الموقف الأفريقي الموحد وهو أن إدارة الهجرة بشكل جيد يمكن أن يترتب عليها أثر إنمائي إيجابي بالنسبة، للبلدان الأصلية، وبلدان المقصد، فضلاً عن اللاجئين أنفسهم. بيد أنها أقرت أن الهجرة ما لم تتم إدارتها على نحو سليم قد تكون لها انعكاسات خطيرة على التنمية في أفريقيا.

17- ولاحظت المفوضية أن الهجرة غير القانونية تنطوي حالياً على أبعاد خطيرة تهدد السلام والاستقرار والأمن بالنسبة للمهاجرين أنفسهم وكذلك لكل من بلدان العبور وبلدان المقصد. وقالت إن نتيجة ذلك هي أن البلدان الأفريقية والأوروبية تواجه العديد من التحديات المشتركة فيما يتعلق بالهجرة غير القانونية وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وهجرة العقول وانتهاكات حقوق المهاجرين. ومن ثم، فإن مأساة إنسانية تستفحل في منطقة البحر الأبيض المتوسط جراء موت المئات من الشباب الأفريقيين يومياً وهم يحاولون التحرك بحثاً عن حياة أفضل فيما وراء البحر الأبيض المتوسط. ودعت المؤتمر إلى إعداد موقف مشترك واضح حول الطريقة التي تستطيع بها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي معالجة هذه القضايا عن طريق إعلان مشترك سيلزم أوروبا وأفريقيا على معالجة قضايا الهجرة بطريقة شاملة ومتوازنة وبروح من التعاون والمسئولية الجماعية.

(5)- كلمة ممثل مفوضية الاتحاد الأوروبي:

18- توجه نائب رئيس المفوضية الأوروبية، السيد فرانكو فراتيني بالشكر للجماهيرية العظمى، البلد المضيف على ما حظي به وفده من كرم الضيافة منذ وصوله إلى طرابلس.

19- وأكد أن الهجرة تعود بالمنفعة على كل من البلدان الأصلية وبلدان المقصد ولكنه شدد على الحاجة إلى حل قضايا الهجرة والتنمية من خلال إتباع نهج إقليمي. وألح على أن الهجرة يمكن أن تحقق فائدة كبيرة وأن ذلك لن يتأتى ما لم تكن مستعدين للالتزام بشراكة حقيقية والعمل جنباً إلى جنب صوب بلوغ الأهداف المشتركة. ولاحظت أيضاً أن النهج الأفريقي يتسم بالشمول لأنه يجمع معاً تشكيلة من السياسات المختلفة التي تؤثر تأثيراً مباشراً وغير مباشر على الهجرة مثل العمالة، والتنمية والصحة والشؤون الاجتماعية والتكامل وحقوق الإنسان والسلم والاستقرار والعدالة والأمن.

20- وأطلع الاجتماع على مبادرة الاتحاد الأوروبي الرامية إلى وضع سياسة أوروبية مشتركة حول هجرة العمال ستستجيب لاحتياجات سوق العمل وتيسر حركة القوة العاملة في عام 2007.

21- وأخيراً ألح على أن الأفريقيين والأوروبيين في حاجة إلى العمل معا وتنسيق أنشطتهم في هذا الشأن من خلال أدوات فعالة ستحقق نتائج إيجابية وملموسة. وتشجع المشاركين على الاتفاق على إعلان مشترك كفيل بإنشاء إطار لتحقيق هذا الغرض.

(6)- كلمة المدير العام والمنظمة الدولية للهجرة:

22- ركز السيد برونسون ماكينلي، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة على الحوار بين المنطقتين في وضع آليات تعاون عملي.

23- ولاحظ أنه أن الأوان للتحرك نحو إتباع نهج كفيل باستيعاب مختلف مجالات العمل الممكنة والتحرك إلى ما وراء المشروعات القطاعية التي تعالج جانبا معينا من إدارة الهجرة أو منطقة جغرافية محددة.

واختتم كلمته قائلا إن مثل هذا النهج سينطوي على الأهداف الرئيسية التالية:

- اقتراح إجراءات لتفعيل العلاقة بين الهجرة والتنمية على المستويات السياسية والمؤسسية والبرنامجية.
- زيادة فرص الهجرة النظامية عن طريق توفير المعلومات وتقاسم أفضل الممارسات ودعم العمل من قبل الأجهزة الحكومية والإقليمية لتسهيل تنقل الأشخاص.
- إزالة الهجرة غير القانونية ومكافحة الاتجار بالبشر من خلال تعزيز التعاون القائم بين البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد عن طريق شن حملات إعلامية في المجالات ذات النسبة العالية من الهجرة.
- المساعدة على إنشاء هيكل لجمع وتحليل البيانات حول قضايا الهجرة.

المسائل الإجرائية:

اعتماد جدول الأعمال:

24- بحث المؤتمر جدول الأعمال واعتمده كما قدم:

جدول أعمال المؤتمر الوزاري

- 1- حفل الافتتاح.
- 2- المسائل الإجرائية:
 - أ- اعتماد جدول الأعمال.
 - ب- اعتماد برنامج العمل.
- 3- النقاش العام حول الهجرة والتنمية.
- 4- بحث مشروع الإعلان المشترك حول الهجرة والتنمية.
- 5- تقديم واعتماد خطة عمل الاتحاد الأفريقي- الاتحاد الأوروبي حول الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال.
- 6- الحفلة الختامية.

اعتماد برنامج العمل:

25- اعتمد برنامج العمل أيضاً كما قدم.

النقاش العام حول الهجرة والتنمية:

26- خلال النقاش العام ألقى الكلمة أمام المؤتمر الدول التالية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي: إيطاليا، الكامبيرون، مالطا، مصر، قبرص، إسبانيا، المملكة المغربية، الصين، فرنسا، الجزائر، تونس، النمسا، المملكة المتحدة، ليبيريا، نيجريا، السودان، ملاوي، سلوفاكيا، السويد، مالي، المجر، رواندا، سيراليون، ليونان وبلجيكا.

27- رحب الوزراء في كلماتهم بتنظيم المؤتمر الوزاري لأفريقيا- الاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية وأعربوا عن خالص تقديرهم للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لما وفرته من كرم الضيافة ولاستضافتها هذا المؤتمر الهام.

28- أكد الوزراء، على أن الهجرة ظاهرة مشتركة بين كل من أفريقيا وأوروبا وبالتالي، فإن التعاون بين البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد أمر مطلوب لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والمسألة المرتبطة بها والمتمثلة في الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر.

29- أقر الوزراء، أيضاً بالأسباب الجذرية للهجرة مثل الفقر، والنزاعات وسوء الإدارة والشروط غير المتكافئة للتجارة العالمية.

30- وأخيراً، رحبوا بمشروع الإعلان المشترك كأحد المعالم البارزة في العلاقات بين القارتين ودعوا إلى تنفيذه بشكل فعال بعد اعتماده. وبذلك انتهت أعمال الجلسة.

31- قامت المنظمات التالية بمخاطبة المؤتمر: مؤسسة القذافي، المركز الدولي لوضع سياسات الهجرة منظمة العمل الدولية، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجلس الأوروبي.

32- دعت جميع هذه المنظمات إلى كفالة هجرة متوازنة، ووضع سياسات مرتكزة على منهج متعدد الأبعاد وإقامة تعاون فعال وواقعي بين بلدان المنطقتين المعنيتين.

بحث مشروع الإعلان المشترك حول الهجرة والتنمية:

33- قدمت مفوضية الشؤون الاجتماعية، المحامية بيانس جاواناس مشروع الإعلان المشترك إلى المؤتمر وطلبت من أعضاء الوفود اعتماد الوثيقة. وأخيرا وافق المؤتمر على الإعلان واعتمده بالإجماع.

تقديم واعتماد مشروع خطة عمل الاتحاد الأفريقي- الاتحاد الأوروبي حول الاتجار بالبشر، وخاصة النساء والأطفال:

34- قدمت مفوضية الشؤون الاجتماعية خطة عمل الاتحاد الأفريقي- الاتحاد الأوروبي حول الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال. وألقت الضوء على ما مرت به الخطة من عملية والطريق الذي لا يزال يتعين قطعه إذا ما اعتمدها المؤتمر، وقد أقر المؤتمر خطة عمل الاتحاد الأفريقي- الاتحاد الأوروبي حول الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال.

مراسم الاختتام:

35- استهل رئيس المؤتمر الوزاري لأفريقي- الاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية كلمة بإزجاء الشكر لأعضاء الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الذين شاركوا في تنظيم المؤتمر. كما شكر أعضاء الوفود على دعمهم ومشاركتهم الفعالة. وأعرب عن امتنانه باسم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لقيام المؤتمر باعتماد هاتين الوثيقتين. ودعا بعد ذلك إلى تعزيز الشراكة والتضامن بين الجانبين في تنفيذ الإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر.

الملاحق:

- أ- الإعلان المشترك لأفريقيا - الاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية.
- ب- خطة عمل الاتحاد الأفريقي - الاتحاد الأوروبي حول الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال.
- ج- الكلمات.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/313 (X)
ANNEX.2

تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي حول نتائج
الحوار رفيع المستوى للأمم المتحدة
بشأن الهجرة والتنمية

-

تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي حول نتائج الحوار رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن الهجرة والتنمية

مذكرة تمهيدية:

وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 208/58 بتاريخ 23 ديسمبر، 2003 كان هناك حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وكان الغرض من هذا الحوار رفيع المستوى، هو مناقشة الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية بغية تحديد الطرق والأساليب الملائمة لتعزيز فوائدها الإنمائية والتقليل إلى أدنى حد من آثارها السلبية. وبالإضافة إلى ذلك، ركز الحوار رفيع المستوى تركيزاً شديداً على قضايا السياسات، إلى جانب تحدي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

جرى الحوار رفيع المستوى من 14 – 15 سبتمبر 2006، في نيويورك بمقر الأمم المتحدة وكان هناك خمسة موضوعات عريضة تم تناولها في الحوار رفيع المستوى وهي بالتحديد:

- آثار الهجرة الدولية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- هجرة الأشخاص من ذوي المهارات العالية؛
- إجراءات تحسين أثر التحويلات على التنمية؛
- التعاون الدولي لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته؛ و
- الآليات المؤسسية لتعزيز التعاون الدولي لفائدة البلدان والمهاجرين على حد سواء.

فوض مقرر المجلس التنفيذي (IX) EX.CL/Dec.305 بشأن الموقف الإفريقي المشترك تجاه الهجرة والتنمية الذي اعتمد خلال قمة بانجول في يوليو 2006، مفوضية الاتحاد الإفريقي ببناء موقف مشترك باعتباره توافق عام إفريقي عريض حول قضايا الهجرة والتنمية، وعرضه على الفريق الإفريقي للسفراء في الأمم المتحدة، كمدخل إفريقي في حوار الأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية وإعداد تقرير عن النتائج لعرضه على الدورة العادية القادمة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي.

وتتلخص النتائج الأساسية للحوار رفيع المستوى فيما يلي: تعتبر الهجرة الدولية ظاهرة متنامية، فضلاً عن أنها تعتبر مكوناً رئيسياً للتنمية في كل من البلدان النامية والمتقدمة؛ ويمكن أن تكون الهجرة الدولية قوة إيجابية لكل من بلدان المنشأ والمقصد؛ احترام حقوق الإنسان أمر ضروري لتعزيز الآثار التنموية للهجرة؛ الهجرة ليست بديلاً للتنمية؛ المجموعات الضعيفة مثل النساء المهاجرات والأطفال المهاجرين في حاجة إلى حماية خاصة؛ الحوالات هي أموال خاصة وينبغي عدم الخلط بينها وبين المساعدات

الإنمائية الخارجية؛ وان هناك حاجة لمواصلة إجراء حوار بشأن الهجرة الدولية في منتدى ما (المنتدى العالمي بشأن الهجرة والتنمية).

مقدمة:

- 1- وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 208/58 بتاريخ 23 ديسمبر 2003 ، كان هناك حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وكان الغرض من هذا الحوار رفيع المستوى، هو مناقشة الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية، بغية تحديد الطرق والأساليب الملائمة لتعظيم فوائدها الإنمائية والتقليل إلى أدنى حد ممكن من آثارها السلبية. وبالإضافة إلى ذلك، ركز الحوار رفيع المستوى تركيزاً شديداً على قضايا السياسات، بما في ذلك تحدي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.
- 2- فوض مقرر المجلس التنفيذي (IX) EX.CL/DEC.305 بشأن الموقف الإفريقي المشترك تجاه الهجرة والتنمية الذي اعتمد خلال قمة بانجول في يوليو 2006، مفوضية الاتحاد الإفريقي ببناء موقف مشترك باعتباره توافق عام إفريقي عريض حول قضايا الهجرة والتنمية، وعرضه على الفريق الإفريقي للسفراء في الأمم المتحدة كمدخل إفريقي في حوار الأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية وإعداد تقرير عن النتائج لعرضه على الدورة العادية القادمة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي.
- 3- جرى حوار الأمم المتحدة رفيع المستوى خلال الفترة من 14 - 15 سبتمبر 2006 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك. وتحدث أكثر من 140 من أعضاء الوفود في الجلسة العامة حول الفرص والتحديات التي تشكلها الهجرة الدولية للتنمية في بلدانهم المعنية. كما تم تنظيم عدد 4 منضدة مستديرة حول الموضوعات التالية:
 - المائدة المستديرة 1: آثار الهجرة الدولية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
 - المائدة المستديرة 2 : الإجراءات اللازمة لكفالة احترام وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، ومنع ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص؛
 - المائدة المستديرة 3: الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك التحويلات؛ و
 - المائدة المستديرة 4: تعزيز بناء الشركات وبناء القدرات ومشاركة أفضل الممارسات على جميع الأصعدة، بما في ذلك الأصعدة الثنائية والإقليمية لمنفعة البلدان والمهاجرين على حدٍ سواء.

النتائج:

- 4- كانت مشاركة الدول أعضاء الاتحاد الإفريقي في حوار الأمم المتحدة رفيع المستوى واسعة جداً. فقد تحدث كثير من الدول أعضاء الاتحاد الإفريقي في الجلسة العامة وشاركوا أيضاً في الموائد المستديرة الأربع. وجاءت كلمات

الدول الأعضاء متسقة مع الموقف الإفريقي المشترك تجاه الهجرة والتنمية، كما تم اعتماده في بانجول في يوليو 2006. وكان نائب رئيس جمهورية الجابون أحد المهتمين الرئيسيين من الدول أعضاء الاتحاد الإفريقي. ورحب في كلمته بالأمين العام للأمم المتحدة وهناك بمناسبة انعقاد حوار الأمم المتحدة رفيع المستوى وتحدث عن تجربة الجابون في مجال الهجرة مشيراً إلى أن النزاع بسبب الهجرة وموضحاً أن بلده مدرج في القائمة السوداء لخطأ الاتجار بالأطفال. واسترعى نظر المؤتمر لحقيقة أن هناك مأساة إنسانية تنتشر في وسط الأطلنطي بتحطم سفن تنقل الشباب الإفريقي من حين لآخر، وهو موقف رددته حكومة مالطا أيضاً.

5- تحدثت جنوب إفريقيا في المؤتمر نيابة عن مجموعة الـ77 والصين. وفي الكلمة التي ألقيت تم الاعتراف بأن الهجرة متعددة الأبعاد في طبيعتها وأن هناك حاجة لتعظيم أثرها الإنمائي الإيجابي، وفي نفس الوقت التقليل من آثارها السلبية إلى أدنى حد. وتعرضت الكلمة أيضاً لحقوق المهاجرين وحذرت من أن إدارة الهجرة ينبغي أن لا تلحق الضرر بحقوق الإنسان. وفي معرض أخذ الكلمة أبلغت الجزائر، بعد أن طلبت من الأمانة العامة للأمم المتحدة تعميم الموقف الإفريقي المشترك تجاه الهجرة الدولية والتنمية، المؤتمر أن الجزائر لديها جالية كبيرة من المهاجرين في الخارج، وفي نفس الوقت هي دولة عبور رئيسية بسبب موقعها الجغرافي. ودعا ممثل الجزائر إلى تكثيف محاربة الاتجار بالبشر، وإزالة القيود المتعلقة بالتأشيرات والتي على حد قوله تعمل على زيادة الهجرة غير الشرعية.

6- تعرّف التحويلات بأنها تحويلات نقدية من قبل المهاجرين إلى بلدان المنشأ فضلاً عن كونها أموال خاصة. وبالتالي فهي ليست بدائل لجهود التنمية الوطنية واستراتيجيات التنمية الشاملة أو المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي حوار الأمم المتحدة رفيع المستوى، اتفق أعضاء الوفود عامة على أن التحويلات هي واحدة من أكثر الآثار الإنمائية الملموسة للهجرة. ومثل هذه الآثار يتم الإحساس بها على المستوى الفردي أو مستوى الأسرة وأيضاً على المستوى المجتمعي أو الوطني، فضلاً عن أن لها أثر إيجابي على الاقتصاد ككل. ودعا أعضاء الوفود إلى خفض تكلفة التحويلات وذلك حتى يمكن تعظيم طاقتها الإنمائية.

7- أعربت الوفود عن رضائها عن الفرصة التي هيأها الحوار رفيع المستوى لمناقشة قضايا الهجرة الدولية، والتنمية وحقوق الإنسان وأيدت اقتراح الأمين العام لإنشاء منتدى يتابع المناقشات التي جرت في الحوار رفيع المستوى وتلخص الأجزاء التالية حوار الأمم المتحدة رفيع المستوى كما قدمه رئيس الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى جانب رؤساء الموائد المستديرة على التوالي.

آثار الهجرة الدولية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

8- اعترف أعضاء الوفود بأن المهاجرين في أغلب الأحيان يكونوا مضطرين للبحث عن عمل في الخارج بسبب الفقر، ونقص العمالة، وعدم توفر الفرص، والنزاعات ونقص حقوق الإنسان. وتحتاج هذه الأسباب الهيكلية إلى معالجتها وكان هناك تأييد شاسع لإدراج الهجرة الدولية في أجندة التنمية وإدماج قضايا الهجرة في استراتيجيات التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر. وأكد أعضاء الوفود كذلك الحاجة إلى توفير عمل كريم وظروف عمل كريمة في كل من بلدان المنشأ والمقصد، قائلين بأن هذا من شأنه أن يخفف من الآثار السلبية للهجرة التي تشمل هجرة العقول.

9- لوحظ أن الهجرة التي تدار بطريقة سليمة يمكن أن تفيد كل من بلدان المنشأ والمقصد. واعترف أيضاً أن المهاجرين أنفسهم لهم دور يؤديه في تنمية بلدان المنشأ والمقصد. وذكر بأن نقص اشتراك المهاجرين في تنمية بلادهم الأصلية يمثل تحدياً يحتاج لإعادة نظر.

10- وبينما اعترف أعضاء الوفود بأن الهجرة غير الشرعية تعقد مشكلة البطالة، اعترفوا أيضاً بأن هناك أناس لديهم أعمال وهم أيضاً يهاجرون. وفي هذا الصدد كان هناك دعوة لإرسال ضرائب المهاجرين إلى بلدان المنشأ وطلب من بعض البلدان المتقدمة الأخرى محاكاة فرنسا التي لا تفرض ضرائب على التحويلات.

الإجراءات التي تكفل احترام وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين ومنع ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص:

11- تعتبر كفالة الحماية الفعالة للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية للمهاجرين، بما في ذلك حق التنمية، مكوناً أساسياً من مكونات نظم إدارة الهجرة الشاملة والمتوازنة. ومن الناحية التاريخية، غالباً ما كان المهاجرون يحرمون من حقوقهم ويتعرضون لإجراءات وسياسات تمييزية وعنصرية، بما في ذلك الاستغلال، والطرْد الجماعي، والاضطهاد وغيرها من أعمال الإساءة في كل من بلدان العبور والمقصد.

12- اتفق أعضاء الوفود على أن المهاجرين ما هم إلا كائنات إنسانية لهم حقوق أساسية غير قابلة للتصرف. وقالوا بأن حقوق الإنسان هي حلقة الوصل بين الهجرة الدولية والتنمية، مرددين أنه عندما يتم الاعتراف بحقوق الإنسان للمهاجرين وحمايتهم، يمكن تحقيق المساهمات الإيجابية للمهاجرين في بلدان المنشأ والمقصد. وأكدوا أن جميع البلدان لديهم التزامات باحترام الحقوق والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، بغض النظر عن حالتهم. والأمر المهم خاصة في هذا الصدد، هو حماية الجماعات الأكثر تعرضاً للاستغلال مثل الأطفال، والشباب، والنساء وأهل البلد والمعوقين والمهاجرين في أوضاع شاذة.

13- اعترف أعضاء الوفود أيضاً بأن الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية مهمة أيضاً لأن مراعاتها تؤكد الاندماج الناجح في البلدان المضيفة. وكان هناك

اتفاق عام على الحاجة إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ومكافحة كراهية الأجانب والعنصرية. وفي هذا الصدد، فإن الحكومات لديها مسؤولية التصدي لمثل هذه الاتجاهات، فضلاً عن تعزيز الاحترام والتسامح.

14- طلب من الدول الأعضاء المصادقة على جميع صكوك حقوق الإنسان الجوهريّة، لاسيما الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم. ولوحظ أن هذه الاتفاقية أكدت مجدداً كثيراً من الالتزامات التي تلتزم بها الدول بالفعل، لأنها طرف في صكوك حقوق الإنسان الأساسية الأخرى. وعلاوة على ذلك، تم حث الدول الأعضاء على أن تصبح أطرافاً في جميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة، وكفالة تنفيذها. كما تم التأكيد على ضرورة أن تعكس التشريعات الوطنية بشأن الهجرة الدولية معايير حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً.

الجوانب المتعددة الأطراف للهجرة الدولية والتنمية بما في ذلك التحويلات:

15- اعترف أعضاء الوفود، أنه لكي تكون الهجرة الدولية مفيدة للتنمية وتسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه من الضروري الاستفادة من المهارات التي وفرها المهاجرون أثناء وجودهم في الخارج ومن الضروري كذلك، خفض تكاليف التحويلات وتعزيز الفوائد المالية لمثل هذه التحويلات، من خلال قدرة الاستثمار المنتج وتحسين الحصول على الخدمات المالية في بلدان المنشأ، لاسيما في المناطق الريفية.

16- تم التأكيد على قدرة الحوالات على الحد من الفقر وركز المشاركون على الاستراتيجيات لتعظيم قدرتها الإنمائية. بيد أن بعضهم حذر من أن التحويلات يمكن أن تخلق نوعاً من الإشكالية بين المستفيدين. كما تم التأكيد أيضاً على أهمية إيجاد طرق للتوفيق بين الآثار الإيجابية للتحويلات على الحد من الفقر وأثرها السلبي المحتمل على الإنتاجية، وشدد المشاركون كذلك على أن التحويلات ما هي إلا أموالاً خاصة التي تفيد في المقام الأول الأسر التي تلقته وينبغي أن لا ينظر إليها على أنها بديل للمساعدة الإنمائية الرسمية.

17- كان هناك توافق عام بشأن الحاجة إلى خفض كلفة التحويلات، حيث أن تكاليف التحويل المنخفضة يمكن أن تسهم إسهاماً واضحاً في زيادة الأموال التي تصل إلى أيدي أسر المهاجرين.

18- دعا المشاركون بلدان المنشأ إلى اتخاذ نهج أكثر فعالية لتعزيز الأثر التنموي لإسهامات ومدخرات المهاجرين، لاسيما بالتعاون مع القطاع الخاص لتوسيع وصول المهاجرين وأسرهم إلى المؤسسات المالية بما في ذلك مؤسسات القروض المصغرة. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات المهاجرين أن تلعب دوراً هاماً، من خلال تعزيز التشاور المالي بين أسر المهاجرين، فضلاً عن المشورة والدعم للمشاركة في المشروعات، والحصول

على مثل هذا الدعم هو وسيلة لتعظيم فوائد التحويلات للتنمية. وقد اعتبرت الإجراءات التنسيقية لدعم أو تعزيز إنشاء المشروعات في بلدان المنشأ مفيدة.

19- لقد ارتوى أن مشاركة المجموعات عبر الوطنية في تعزيز التنمية في بلدان المنشأ أمراً مرغوباً فيه وأساسياً لتعظيم فوائد الهجرة الدولية. واعترف أعضاء الوفود بالمساهمة الإيجابية للمجموعات والشبكات عبر الوطنية في تنمية المجتمعات في بلدان المنشأ والمقصد معاً. وأقروا بأن إنشاء شبكات لمشاركة المعلومات التي تضم أعضاء من مجموعات المهاجرين يمكن أن تفيد بلدان المنشأ.

20- دعا عدد من المشاركين إلى اتخاذ مبادرات أخرى لاستكشاف حلول سياسية كفيلة بتسهيل إعادة إدماج المهاجرين أثر عودتهم إلى بلدان المنشأ التي ينتمون إليها. وقد أثيرت قضية نقل المعاشات والحصول على الخدمات الاجتماعية وشعر كثير من أعضاء الوفود أن بإمكان المهاجرين العائدين أن يكونوا وكلاء للتنمية، بشرط أن تسهل السياسات المتبعة في بلدان المنشأ تحويل الأموال، والحصول على القروض وإنشاء مشروعات أعمال صغيرة.

التعاون الدولي لمنع تهريب المهاجرين ومكافحة الاتجار بالأشخاص:

21- اعترف بأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بمثابة تحديات كبرى تواجه المجتمع الدولي في الوقت الحاضر. وارتوى أن التعاون والتنسيق فيما بين الحكومات أمراً أساسياً لمكافحة هذه الجرائم مكافحة فعالة، وتم حث الدول الأعضاء على التعاون بصورة أكثر فعالية في منع هذه الجرائم وتقديم الجناة للعدالة. كما تم التأكيد بان هؤلاء الأشخاص المتجر فيهم ما هم إلا ضحايا ومن حقهم الحصول على الحماية والمساعدة. وقدم العديد من الدول الأعضاء أمثلة على هذه الممارسات الجيدة، بما في ذلك الحملات الإعلامية لتحذير المهاجرين المحتملين من المخاطر الكامنة في محاولة عبور الحدود بصورة غير شرعية أو من ألعيب المهريين المستخدمة لاصطياد الضحايا. وثمة مثال جيد آخر يتمثل في منح إذن لضحايا المهريين بالبقاء.

22- تم التأكيد على ضرورة المبادرة إلى المصادقة على وتنفيذ صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بالاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين، خاصة منذ أنها يهيئ إطاراً للتعاون الدولي في هذه المسائل. وفيما اعتبر الاتجار والتهريب جرائم يعاقب عليها القانون، إلا أن الهجرة لم ولا ينبغي أن تجرم. وحث أعضاء الوفود الحكومات لحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص، خاصة حماية حقوقهم الإنسانية. وقال بعض أعضاء الوفود أن السياسات المقيدة للهجرة هي سبب جذري لزيادة الهجرة غير الشرعية، وأن هذه السياسات هي المسؤولة عن تعريض المزيد من الأشخاص لأن يقعوا فريسة لهذا الاتجار.

23- وفي إطار ملاحظة تزايد الهجرة النسائية، خاصة هجرة العمل، فإنه قد تم التأكيد على الحاجة إلى نهج يراعي الجنسين عند صياغة سياسات الهجرة

الدولية. وتم التشديد على أنه في كثير من الظروف، كان المهاجرات، خاصة اللاتي يعملن في قطاعات غير منظمة، مثل الخدمة في المنازل، هن أكثر عرضة للاستغلال والإساءة من المهاجرين الذكور. ومن ثم ، فإنه أصبح ملحاً اتخاذ إجراءات فعّالة لحماية حقوق المهاجرات بغض النظر عن وظيفتهن أو وضعهم من ناحية الهجرة.

تعزيز بناء شراكات وبناء قدرات ومشاركة أفضل الممارسات على جميع الأصعدة، بما في ذلك الأصعدة الثنائية والإقليمية، من أجل فائدة البلدان والمهاجرين على حد سواء:

24- كان هناك توافق عام على ضرورة التعاون الدولي لتعزيز الجوانب الإيجابية للهجرة الدولية والتعامل مع المشكلات المصاحبة لها. ويمكن أن يحدث التعاون الدولي على كثير من الأصعدة. والاتفاقيات الثنائية والاتفاقات الرسمية هي أمر ضروري لتحقيق نتائج ملموسة وتعزيز التعاون بشأن المشاكل التي قد تطفو على السطح لكن، نظراً لأن الهجرة تشمل كثيراً من البلدان، يصبح التعاون المتعدد الأطراف ضرورياً أيضاً. وقدم كثير من المشاركين أمثلة على العمليات المتعددة الأطراف التي حققت نتائج على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي. وتشمل هذه العمليات أنشطة تتراوح ما بين اجتماعات استشارية غير رسمية، والتي أسهمت إلى حد كبير في زيادة التفاهم بني الفاعلين والبلدان، وبين إنشاء مؤسسات رسمية تعمل من أجل التكامل الإقليمي، فضلاً عن تسهيل حرية تنقل الأفراد. واتفق المشاركون أيضاً على أن هذه العمليات، التي تكون مفيدة ، في مراحل مختلفة من التنفيذ والتي ينبغي دعمها، يمكن تعزيزها بالحوار على مستوى رفيع.

25- أعرب بعض المشاركين عن دعمهم لاستمرار الحوار على المستوى العالمي. ورحّب كثير من المتحدثين باقتراح الأمين العام إنشاء منتدى استشاري عالمي كفيل بتسهيل المشاورات غير الرسمية لإيجاد أرضية مشتركة لبعض المسائل الخاصة المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية. ويمكن أن يهيئ المنتدى منبراً لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات وذلك حتى يمكن معالجة مشاكل الهجرة على نحو ملموس وفعّال.

26- تم إلقاء الضوء على أهمية تعزيز الشراكات وبناء القدرات في حل مشاكل الهجرة الدولية باعتبار ذلك عنصراً من عناصر التنمية وتم الترحيب بالدور المحتمل للمنظمات الدولية في هذه المسألة. واستشهد بالعديد من أنواع هذه الشراكة. ويمكن أن تكون الشراكة بين القطاع الخاص، والحكومة أداة هامة في تعزيز الآثار الإيجابية للمهاجرين. ويمكن لرابطات التوظيف واتحادات العمال، بصفة خاصة ، تقديم المساعدة في وضع سياسات خاصة بالهجرة ودعم تنفيذها.

27- اتفق أعضاء الوفود على أهمية الحوار الاجتماعي من أجل التزام المواطنين بسياسات متكافئة للهجرة، وبعرض أفضل لأفكار جميع الفاعلين فيما يتعلق بالسياسات الإنمائية وشجعت الحكومات على التعاون مع القطاع الخاص

والمجتمع المدني من أجل تحسين وضع العمال المهاجرين وأسرهم، فضلاً عن تعزيز تصور أفضل للمساهمات التي يقدمها المهاجرون للبلد المضيف. وفضلاً عن ذلك، يمكن أن يعمل التعاون بين القطاع الخاص والحكومات على تسهيل تحويل الأموال إلى بلدان المنشأ، وخفض تكلفة هذه التحويلات، والأهم من ذلك، تشجيع الاستخدام المنتج لمخدرات المهاجرين. ويعتبر التعاون والشراكات الدولية ضرورياً أيضاً لمكافحة الهجرة السرية وتسوية المشاكل المصاحبة لها.

28- دعا المشاركون إلى تعاون أكبر بين الحكومات وجميع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك رابطات المهاجرين والشباب. والمجتمع المدني، على وجه الخصوص، لديه دور رئيسي يلعبه في التعاون مع السلطات الحكومية في تنفيذ السياسات وفي مساعدة المهاجرين على التكيف مع مجتمع البلد المضيف. كما أثير أيضاً دور الشراكات بين الجهات الفاعلة المختلفة في تدريب المهاجرين، وتسهيل عملية تكيفهم مع مجتمع البلد المضيف، وإعادة إدماجهم في بلد المنشأ، فضلاً عن تحسين أحوالهم الصحية.

29- تم التأكيد على أهمية تشجيع الشراكات وتحقيق تعاون دولي لبناء القدرات. وارتوى أن بناء القدرات أمر مطلوب لكل من بلدان المنشأ والبلدان المضيفة. وتحتاج القدرات إلى تعزيز في جميع القطاعات الحكومية التي تتعامل مع المهاجرين، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، وزارتي العدل والداخلية ومكاتب الهجرة والشئون الخارجية والخدمات الاجتماعية ومراكز مراقبة الحدود. ويمكن للمجتمع المدني والقطاع الخاص أن يعملوا في الشراكة لبناء القدرات. والتعاون بين الحكومات مهم أيضاً، خاصة لمشاركة التكنولوجيا والخبرات ومسئولية مراقبة الحدود وحماية المهاجرين، خاصة أولئك الذين هم في حاجة إلى الحماية الدولية، مثل طالب اللجوء، واللاجئين، والنساء والأطفال.

الطريق قديماً:

30- أعرب أعضاء الوفود عن رغبتهم في مواصلة الحوار الدولي في بعض المنابر واحتضنوا اقتراح الأمين العام لإنشاء منتدى عالمي بشأن الهجرة والتنمية ورحبوا بعرض حكومة بلجيكا استضافة الاجتماع الأول لهذا المنتدى في عام 2007.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/313 (X)
ANNEX.3

الإعلان المشترك لأفريقيا/الاتحاد الأوروبي
حول الهجرة والتنمية
طرابلس، 22-23 نوفمبر 2006

-



المؤتمر الوزاري للاتحاد الأوروبي - أفريقيا
حول الهجرة والتنمية
طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
22 - 23 نوفمبر 2006

-

**الإعلان المشترك لأفريقيا/الاتحاد الأوروبي
حول الهجرة والتنمية
طرابلس، 22-23 نوفمبر 2006**

-

الإعلان المشترك لأفريقيا/الاتحاد الأوروبي

حول الهجرة والتنمية

طرابلس، 22 - 23 نوفمبر 2006

إن وزراء الخارجية والوزراء المسؤولين عن الهجرة والتنمية من إفريقيا والاتحاد الأوروبي ومفوضي كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرهم من الممثلين المجتمعين في طرابلس تلبية للدعوة الكريمة من الجماهيرية الليبية العربية الاشتراكية الشعبية العظمى، في الفترة من 22 إلى 23 نوفمبر 2006.

إذ يدركون أن الأسباب الجوهرية للهجرة من أفريقيا وداخلها تتمثل في الفقر والتخلف، اللذين ازدادا تفاقما جراء اختلال التوازن الاقتصادي والديموغرافي، والشرط غير المتكافئة للتجارة العالمية، والنزاعات، والعوامل البيئية، وسوء الإدارة والتأثير غير المتكافئ للعولمة والكوارث الإنسانية،

وإذ يقرّون أن تحركات الهجرة تحدث أساساً داخل أفريقيا وكذلك صوب البلدان المتقدمة، وأن كل بلد قد أصبح إما بلداً أصلياً أو للعبور أو المقصد أو الأمور الثلاثة مجتمعة؛

وإذ يؤكدون الحاجة إلى العمل معاً بروح من الشراكة المتبادلة لإدارة الهجرة على نحو أفضل في قارتهم وبطريقة شاملة ومتكاملة.

وإذ يدركون أن الحماية الفعالة لحقوق المهاجرين، بما فيها حقوق المهاجرات والأطفال تعتبر أحد المكونات الرئيسية لإدارة الهجرة التي تطلب تطبيقاً صارماً لأحكام موثيق حقوق الإنسان ذات الصلة ولا سيما تلك الأحكام المتعلقة بالمهاجرين، وأن إدارة الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية ينبغي أن لا تعرض حقوق الإنسان للخطر؛

وإذ يؤكدون على الحاجة إلى ضمان الحماية الفعالية للاجئين والمشردين داخلياً بما يشمل إمكانية حصولهم كما ينبغي على اللجوء؛

وإدراكاً منهم أن الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية لا يمكن معالجتها باعتبارات أمنية فقط، بل ينبغي أن تركز تلك المعالجة على أطر تنموية أوسع وعلى إدماج الهجرة ضمن الاستراتيجيات الإنمائية.

وإذ يؤكدون مجدداً أن منع ومكافحة الهجرة غير الشرعية وغير القانونية ومكافحتها يجب أن تعزیزهما بطريقة تتسم بالتعاون والشمول وأن من واجب جميع بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان الإفريقية أن تتعاون تعاوناً كاملاً في هذا الشأن.

وإذ يقرون بأن الهجرة الجيدة التنظيم كفيلة بتعزيز الروابط على نحو أوثق بين البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد والمساعدة في تلبية متطلبات العمل الحالية والمستقبلية والمساهمة في تنمية جميع البلدان.

وإذ يقرون بأن الهجرة الجيدة التنظيم تعود بالمنفعة على كل من إفريقيا والاتحاد الأوروبي، في إطار الشراكة الأوسع بينهما وتساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

وإذ يسلمون بأن النظر إلى الهجرة على أنها تحد مشترك لكل من أوروبا وإفريقيا يمكن إيجاد أفضل الحلول له من خلال العمل معاً، وأن الاستجابة لانشغالات ومصالح البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد على حد سواء، والمهاجرين أنفسهم هي جزء أساسي من إدارة الهجرة؛

وإذ يسلمون بأن نهج الهجرة الانتقائية في الدول المتقدمة يمكن أن تشكل تهديداً إضافياً للتنمية والاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، **وإذ يساورهم القلق** إزاء خسارة الاستثمارات الهائلة من قبل الحكومات الأفريقية في التدريب وتنمية الموارد البشرية في القطاعات ذات الأولوية، وما يترتب على هجرة العقول من تأثير سلبي في هذه القطاعات؛

وإذ يؤكدون ضرورة تشجيع العمال المهرة على البقاء في إفريقيا بغية الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

وإذ يضعون في الاعتبار أن النمو الاقتصادي لصالح الفقراء من خلال الاستثمارات الإنتاجية، والتجارة، والعمالة، وهجرة العمل والسياسات الاجتماعية والاقتصادية الفعالة يمكن أن تسهم في الحد من الهجرة؛

ووعياً منهم بالإمكانات الإنمائية الاقتصادية الهائلة التي تزخر بها إفريقيا لا سيما في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات؛

وإذ يؤكدون أهمية المبادرات التنموية الإفريقية المختلفة مثل برامج النيباد المنبثقة عن الاتحاد الإفريقي، التي تسهم في حل العديد من الأسباب الجذرية للهجرة بتعزيز التنمية

الاجتماعية والاقتصادية (تنمية الموارد البشرية بما في ذلك عكس اتجاه هجرة العقول)، والحكم الرشيد وإعلان قمة واجادوجو الاستثنائية وخطة عملها المعنية بالعمالة وتخفيف حدة الفقر؛

وإذ يذكرون بالالتزامات التي تعهد بها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إزاء تنمية أفريقيا بصفة عامة وبناء قدرات أفريقيا على إدارة الهجرة بشكل أفضل لغرض التنمية، بما في ذلك نتائج المجلس الأوروبي المنعقد في 2005 حول " النهج العالمي إزاء الهجرة": تركيز الأعمال ذات الأولوية على إفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط؛

وإذ يؤكدون أن التعاون والحوار بين الدول الأفريقية يمكن أن يعززا قدرة هذه الدول على إدارة الهجرة، بما يشمل إعداد نهج مشتركة لمواءمة السياسات والقوانين والاستراتيجيات المعنية بالهجرة؛

وإذ يذكرون بمقرر الدورة الأولى للمجلس التنفيذي لاتحاد الإفريقي المعقودة في يوليو 2002 في دوربان، بجنوب إفريقيا، الذي نادى بضرورة شراك الإفريقيين في المهجر في برامج الاتحاد **وإذ يذكرون أيضاً** بمقرر قمة ماباتو في يوليو 2003 الذي تم بموجبه تعديل القانون التأسيسي كي ينص على مشاركة الإفريقيين في المهجر في بناء الاتحاد الإفريقي؛

وإذ يذكرون بأن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي المنعقد في الخرطوم، السودان يومي 23 و24 يناير 2006، قد أعرب عن قلقه إزاء حجم وتأثير الهجرة على التنمية، تزايد عدد المهاجرين في إفريقيا وخارجها وظاهرة هجرة العقول إلى البلدان المتقدمة على وجه الخصوص؛

وإذ يشيرون إلى توصية المؤتمر الثالث والعشرين (23) لرؤساء دول وحكومات إفريقيا وفرنسا المعقود في باماكو يومي 3 و4 ديسمبر 2005، بدعوة الدول الأعضاء إلى إبرام اتفاقات أو اتفاقيات بشأن إدارة الحدود، وشروط الإقامة ومنح تصاريح العمل؛

وإذ يذكرون بالالتزامات كتلك المعلنة في خطة العمل المعتمدة في قمة أفريقيا-أوروبا المعقودة في القاهرة يومي 3 و4 أبريل 2000؛

وإذ يذكرون بالأهمية التي توليها الدول الأطراف للاتفاقيات القائمة مثل اتفاقية كوتونو والاتفاقيات الأوروبية المتوسطة، وإذ يشيرون إلى مع تعيره هذه الدول من أهمية لاتفاقيات الأمم المتحدة وسائر المواثيق القانونية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق العمال المهاجرين وأسرهم.

وإذ يرحبون بالموقف الإفريقي الموحد بشأن الهجرة والتنمية المعتمدة في العاصمة الجزائرية، الجمهورية الجزائرية في الفترة من 3 إلى 5 إبريل 2006، لتمكين أفريقيا من التأكد من أن الاهتمامات الأفريقية قد عولجت بطريقة سليمة في الحوار الإفريقي/الأوروبي وغيره من المحافل الدولية الأخرى على نحو ما صادق عليه مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي ببانجول في يوليو 2006؛

وإذ يلاحظون أهمية:

- نتائج الحوار رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الهجرة والتنمية.
- نتائج مؤتمر أفريقيا- أوروبا بشأن الهجرة والتنمية المعقود في الرباط يومي 10 و11 يوليو 2006،
- استراتيجية الاتحاد الأوروبي لأفريقي المعتمدة في سنة 2005، والالتزام المشترك بالعمل نحو استراتيجية مشتركة للاتحاد الأوروبي - أفريقيا من أجل أفريقيا،
- الالتزام المشترك بعقد قمة أوروبا- أفريقيا الثانية في لشبونة في عام 2007،
- الحوار الأوروبي المتوسطي الجاري حول الهجرة والاجتماع الوزاري المزمع تنظيمه في 2007.

بموجب ذلك :

يلتزمون بالشراكة بين البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد بغية إدارة الهجرة على نحو أفضل وبطريقة شاملة ومتوازنة. وروح من المسؤولية والتعاون المشتركين.

ويتفقون على أن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا تتكون من مجموعة واسعة من الالتزامات السياسية والأعمال الملموسة المرتكزة على فهم مشترك للفرص والتحديات التي تجلبها الهجرة وأنه يمكن التوصل معاً إلى أفضل الاستجابات الملائمة لمتعلقة بالسياسات.

ويتفقون على البدء باتخاذ التدابير التالية في إطار جهودهم المشتركة ووفقاً للسياسات الوطنية والإقليمية للقيام، في إطار الشراكة من أجل التنمية، بمعالجة ظاهرة الهجرة وما تمثله من فرص وتحديات في مجالات التعاون الرئيسية التالية:

الهجرة والتنمية

- النظر في إمكانية جعل قضايا الهجرة جزءاً أساسياً من ورقات استراتيجيات الحد من الفقر أو الاستراتيجيات الوطنية الأخرى للتنمية والتنمية المشتركة للبلدان الأفريقية؛
- الاتفاق على أن الهجرة الجدية التنظيم يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد؛
- إنشاء وصون مجتمعات يستطيع فيها المواطنون وخاصة الشباب بناء مستقبلهم.
- بحث آليات وقنوات من شأنها تسهيل الهجرة الدائرية فضلاً عن سياسات تعيين تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان الأصلية وبلدان المقصد؛
- معالجة الأسباب الجذرية لموجات الهجرة وتدفق اللاجئين بما في ذلك الجهود الهادفة إلى استئصال الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف النيباد مع التركيز بصفة خاصة على تحسين ظروف وسبل معيشة الفقراء، بما يشمل تسوية النزاعات ومنعها.
- تشجيع وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر بغية خلق فرص للعمالة والحد من موجات الهجرة؛
- المعالجة الفعالة للأسباب الجذرية للهجرة، وتحديدًا، قلة فرص العملة من خلال وضع سياسات إنمائية مستهدفة بشكل أفضل وكذلك ضمان أن تكون تلك السياسات في مجالات التجارة والزراعة وصيد الأسماك ذات أثر إيجابي على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلدان الأفريقية؛
- دعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية وعملية التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا كإحدى الوسائل الفعالة لتحقيق النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر؛
- دعم البلدان الأفريقية- حسب الاقتضاء- لضمان حرية التنقل للعمل وموجات الهجرة فيما بينها وفقاً لروح معاهدة أبوجا؛
- تسهيل دور الأفريقيين في المهجر بغية المساهمة في التنمية المستدامة لبلدانهم الأصلية من خلال القيام -على سبيل المائل - بدعم شبكات الأفريقيين في المهجر وبناء قدرات المنظمات التابعة لهم وتمكين الأفريقيين في المهجر، خاصة أولئك الموجودين في المجالات التقنية العالية ذات الطلب المكثف للاضطلاع ببعض نشاطاتهم المهنية في بلدانهم الأصلية وكذلك في القارة برمتها دون التخلي- بالضرورة عن شغل وظائفهم في الخارج؛
- تعزيز المعاملة المتساوية والمساعدة في إنشاء وتسجيل الجمعيات من قبل المجتمعات المحلية للمهاجرين في البلدان المستضيفة؛

- المساعدة في إنشاء آليات وتوفير ومنتجات مالية فعالة لتسهيل تحويل الموال والحد من نفقات التحويلات والاستفادة منها في التنمية مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة لهذه التحويلات؛
- العمل في سبيل الاعتراف المتبادل بالمؤهلات الأكاديمية والشهادات المعنية من خلال إبرام الاتفاقيات الثنائية أو بأية وسائل أخرى؛
- ضمان تنفيذ ومتابعة إعلان وخطة عمل واجادوجو لعام 2004، حول العمالة والحد من الفقر في أفريقيا، وضمنان مشورة الخبراء في دعم التطورات الجارية للأطر الإقليمية لبرامج السياسة المتكاملة في أفريقيا بغية معالجة مشكلة البطالة الشائكة التي تواجه معظم البلدان الأفريقية، وما يترتب عليها من تداعيات الهجرة غير الشرعية وإساءة استعمال المخدرات والجريمة، والانعكاسات الاجتماعية الأخرى، والتأكيد على ضرورة معالجة مسائل البطالة بالنسبة للشباب خاصة، فضلا عن التركيز على الأولويتين الرئيسيتين للتعاون المتنامي وهما العمل والسياسة الاجتماعية اللذين يرتبطان ارتباطا وثيقا بالهجرة والتنمية؛
- تحسين فرص وصول أفريقيا إلى الأسواق الأوروبية والإقليمية عن طريق العمل، من بين جملة أمور أخرى، على إبرام اتفاقيات شراكة اقتصادية بحلول 2008، تكون أدوات للتنمية، وتعزيز الحد من الفقر، وتقوية عمليات التكامل الاقتصادي في أفريقيا، وتكامل أفريقيا في الاقتصاد العالمي، ومضاعفة الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة تجارية حرة للاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط بحلول سنة 2010.

تحديات إدارة الهجرة

- إيجاد حلول ملموسة للمشاكل الناجمة عن تدفقات الهجرة غير الشرعية وغير القانونية، من خلال تنظيم موجات المهاجرين من أفريقيا في سياق شراكة حقيقية وكفيلة باستئصال الفقر وباطالة والأمراض وبالتالي، تحقيق تنمية شاملة ومستدامة؛
- اتباع نهج شامل يضمن إعداد استجابة متوازنة واتخاذ إجراء متناسق في مجال الهجرة؛
- تقديم المساعدة للبلدان الأفريقية من أجل إدارة حركات الهجرة بين الجنوب – والجنوب، وبين الجنوب – والشمال على حد سواء.
- وضع مبادرات إقليمية ملائمة لمختلف طرق الهجرة داخل أفريقيا ومن أفريقيا إلى أوروبا، فضلا عن تعزيز الروابط الوثيقة بين المنظمات الإقليمية وتعميق الإجراءات – كلما كان ذلك مناسباً – على غرار ما اضطلع به مؤتمر الرباط، على سبيل المثال؛

- معالجة إمكانات وضع السياسات المتسقة على الأصعدة الدولية، والإقليمية والوطنية، من خلال تعزيز إدماج أفضل لآثار الهجرة في السياسات الإنمائية فيما يتعلق بالبلدان النامية، وللجوانب التنموية في استراتيجيات الهجرة، وينبغي التشاور مع العناصر الفاعلة غير الحكومية على جميع المستويات؛
- الاستجابة لاهتمامات ومصالح البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد، فضلاً عن المهاجرين أنفسهم؛
- التصدي لتدفقات الهجرة غير الشرعية وغير القانونية، التي تأخذ حالياً أبعاداً خطيرة من شأنها تعريض الاستقرار والأمن للخطر بحيث يتعين معالجتها من خلال اتباع نهج شامل؛
- تهيئة مناخ موات في البلدان الأصلية من خلال الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون والقضاء على الفساد وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

السلم والأمن

- الاتفاق على أن النزاعات هي السبب الجذري للتشريد القسري، أن التشريد القسري الناجم عن النزاعات أثراً مزعزعة للاستقرار بالنسبة للأمن الوطني والإقليمي ما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية بخصوص قدرة البلدان المضيفة على توفير الحماية للاجئين والأمن لمواطنيها؛
- الاتفاق على أن موجات الهجرة الواسعة العفوية غير الشرعية وغير القانونية يمكن أن يكون لها أثر بالغ على الاستقرار والأمن الوطني والدولي، بما يشمل إعاقة قدرات الدول على ممارسة الرقابة الفعلية على حدودها وخلق التوترات بين البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد في أفريقيا وداخل المجتمعات المحلية المستضيفة.
- تعزيز التعاون في عمليات إدارة الأزمات، ودعم بناء قدرات أفريقيا في مجال منع النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية وإعادة البناء في فترة ما بعد النزاع؛ بما في ذلك تنفيذ إطار الاتحاد الأفريقي للسياسات بشأن إعادة البناء والتنمية في فترة ما بعد النزاع مع إيلاء اهتمام خاص لوضع النساء والأطفال
- تقديم الدعم اللوجستي للآليات الإقليمية والإقليمية الفرعية الأفريقية لمنع النزاعات وتعزيز الاستقرار وكذلك ضمان تدفقات الأموال. على نحو قابل للتنبؤ به دعماً لعمليات حفظ السلام وإسهاماً في إعادة البناء لفترة ما بعد النزاعات.

الموارد البشرية وهجرة العقول:

- تعزيز سياسات إصلاحات ملموسة ومكيفة لمعالجة أوجه النقص في المهارات جراء هجرة العقول؛

- دعم البرامج الهادفة إلى تشجيع التحرك والعودة المؤقتة للأفريقيين في المهجر من أصحاب المهارات الضرورية إلى بلدانهم الأصلية للمساهمة في بناء القدرات.
- تشجيع وضع الآليات الابتكارية المشتركة لتمكين البلدان الأصلية من الاستفادة الكاملة من العمال المهرة الأفريقيين الموجودين في البلدان المستضيفة.
- تعزيز الأنظمة التعليمية الأفريقية وتكييفها مع احتياجات كل بلد أفريقي وتحسين ظروف عمل الباحثين (والمدرسين الآخرين) وتشجيع استخدام الخبراء الاستشاريين المحليين في مختلف المشاريع الإنمائية.
- تشجيع حركة العمالة الأفريقية الماهرة بين البلدان المستضيفة والبلدان الأصلية من خلال إنشاء مراكز التميز والشراكات بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأفريقية.
- استكشاف الخيارات الكفيلة بالحد من تأثيرات الهجرة الواسعة النطاق للمهنيين الأفريقيين ذوي المهارات العالية في القطاعات البالغة الأهمية.

الاهتمام بحقوق الإنسان ورفاهية الفرد:

- حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، لا سيما النساء والأطفال، من خلال التنفيذ غير التمييزي لمواثيق حقوق الإنسان الأساسية.
- تعزيز نشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان خاصة النساء والأطفال.
- الاعتراف بجدوى إجراءات مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والحاجة إلى ضمان احترام كرامة المهاجرين وحماية حقوقهم بموجب القانون الدولي المطبق، خاصة الحق في المعاملة المتكافئة على أساس مبدأ مناهضة التمييز؛
- توطيد التعاون بشأن قضايا التكامل المتبادل للمهاجرين القانونيين والاعتراف بدور السلطات الوطنية والمحلية في تعزيز أنشطة التكامل وتبادل الممارسات.
- إدماج تزايد شيوع الهجرة في أوساط النساء وتعرض المهاجرات والأطفال للاستغلال والإيذاء في عملية الهجرة، والحاجة إلى الحد من هذا الضعف وحماية حقوقهم الإنسانية في جميع السياسات والبرامج المتعلقة بالهجرة والتنمية.
- وضع التدابير اللازمة لمنع الممارسات المؤذية وتعزيز العمل اللائق والمنتج للمهاجرين؛
- تعزيز دور المجتمع المدني، خاصة في تشجيع التكامل والعمالة ومنع التمييز.

تبادل أفضل الممارسات:

- الدعم المتبادل في مجال بناء القدرات بما يتيح إدارة الهجرة واللجوء على نحو أفضل.
- تقاسم المعلومات وتبادل أفضل الممارسات بشأن أجندة الهجرة العريضة وذلك بأقصى درجة ممكنة، خاصة عن طريق عقد اجتماعات بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية للاتحاد الأفريقي، وكذلك الاجتماعات بين المفوضتين والتعاون الأوروبي المتوسطي في مجال الهجرة والاجتماعات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية حول الهجرة؛
- المزيد من تطوير الحوار في إطار المنتدى العالمي المزمع تنظيمه كجزء من متابعة حوار الأمم المتحدة رفيع المستوى حول الهجرة والتنمية، بما في ذلك زيادة العمل حول الهجرة والتنمية ضمن منظمة الأمم المتحدة؛
- إنشاء شبكة بحوث تجمع معاً المؤسسات البحثية القائمة عبر مختلف مناطق أفريقيا والاتحاد الأوروبي، بغية إنشاء شبكة للمرصد بشأن الهجرة من أجل وضع سياسات أفضل. للمعلومات المتعلقة بالهجرة والتنمية
- دعم البحث المشترك بشأن الهجرة والتنمية، بما في ذلك جمع البيانات الإحصائية؛
- وضع ترتيبات التوأمة وتبادل العاملين بين الإدارات الوطنية وكذلك بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

فرص الهجرة القانونية:

- دراسة إمكانات تسخير مزايا الهجرة القانونية بين البلدان الأصلية وبلدان المقصد بغية إدارة الهجرة بشكل أفضل.
- مناقشة تدابير دخول مبسطة لفئات معينة وبالتالي السماح بتدفقات أسلس للهجرة القانونية.
- دعم المبادرات القائمة التي تشجع الهجرة القانونية والالتزام بمساعدة المشروعات ذات الصلة في البلدان الأصلية.
- وضع وسائل تسهيل الهجرة الموسمية المؤقتة بين البلدان الأصلية وبلدان المقصد، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات وقواعد أسواق العمل وحماية العمال المهاجرين.
- مساعدة البلدان الأفريقية على بناء قدراتها لوضع سياسات وطنية بشأن التنقل والهجرة، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بعمالة المهاجرين وتنفيذ ترتيبات حرية التنقل الإقليمي.
- التعاون في تنفيذ الحملات الإعلامية الموجهة نحو المهاجرين المحتملين بشأن الهجرة القانونية وفرص العمالة المتاحة بالفعل في بلدان المقصد.

الهجرة غير الشرعية وغير القانونية:

- توسيع نطاق الدعم لبناء القدرات المؤسسية ووضع المشورعات في البلدان الأصلية وبلدان العبور لمكافحة الهجرة غير القانونية وتهريب البشر والاتجار بهم؛
- تعزيز الجهود الرامية إلى تجريم الاتجار بالبشر وتهريبهم في التشريعات الوطنية، بغية مكافحة المنظمات الإجرامية، ومعاقبة المقتربين لجرائم تهريب البشر والاتجار بهم، فضلا عن توفير الحماية وعادة التأهيل لضحايا الاتجار، لا سيما من خلال تنفيذ البروتوكولات ذات الصلة لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية؛
- تنفيذ خطة عمل أفريقيا – الاتحاد الأوروبي المشتركة بشأن الاتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال؛
- تشجع التعاون في جميع الميادين لمكافحة الهجرة غير الشرعية وغير القانونية، بما في ذلك التوصل إلى اتفاقات بشأن مسائل عودة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية وإعادة قبولهم في سياق الاتفاقات والمواثيق والترتيبات والاتفاقات والغنائية والمتعددة الأطراف القائمة.
- التعاون على وضع تدابير لمراقبة الحدود، بما في ذلك التعاون بين مختلف الأجهزة الوطنية والإقليمية وتدريب حرس الحدود، والاعتراف بأهمية دور موظفي الاتصال للهجرة الوافدة ومعالجة الحاجة إلى اتصالات سريعة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في أوضاع استثنائية.
- التعاون على القيام بحملات إعلامية موجهة بصفة خاصة، نحو السكان والشباب المحليين في المناطق ذات إمكانات الهجرة العالية، ومتعلقة بمخاطر الهجرة غير الشرعية والاستغلال من قبل شبكات الاتجار.

حماية اللاجئين:

- ضمان الحماية الفعالة للاجئين والمشردين داخليا، بما في ذلك الحماية الإقليمية وتنفيذ الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة المتعلقة بوضع اللاجئين واحترام مبدأ عدم الطرد.
- تهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية للاجئين والمشردين إلى ديارهم، بما يشمل الاستثمار في برامج تحقيق الاستقرار وإعادة البناء في فترة ما بعد النزاعات مع الأخذ في الاعتبار التدفقات داخل البلدان الأفريقية؛
- التأكد من أن أولئك الموجودين في تدفقات الهجرة المختلطة والمحتاجين إلى حماية دولية، يتم التعرف عليهم بسرعة، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة؛

- ضمان فرص الوصول المناسب إلى مسارات اللجوء، بما في ذلك إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة وخاصة النساء والقصر غير المصحوبين.

التمويل:

- تنفيذ التزامات الاتحاد الأوروبي بدعم الجهود الإنمائية في البلدان الأصلية وبلدان العبور في الإطار الأوسع للإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتزام الاتحاد الأوروبي بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة 0.56% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول سنة 2010، وبزيادة 0.7% بحلول سنة 2015، وتخصيص ما لا يقل عن نسبة 50% من الزيادة المتفق عليها لأفريقيا؛
- دراسة جدوى إنشاء صندوق لتنفيذ الإجراءات الواردة في هذا الإعلان. ولهذه الغرض، قرر الجانبان إنشاء فريق عمل مشترك يضم ممثلي مفوضيتي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وسيقوم فريق العمل المشترك برفع تقرير إلى كل من المجلسين.

آلية المتابعة:

- يجب أن تتم متابعة هذا الإعلان المشترك في سيقا استراتيجية الاتحاد الأوروبي - أفريقيا المشتركة ومصفوفة التنفيذ المشتركة. ويتعين أن تشمل هذه المتابعة ما يلي:
- اجتماعات منتظمة للترويج على مستوى الخبراء بشأن قضايا الهجرة والتنمية؛
- التأكيد على تبادل الخبرات والمعلومات بشأن السياسات الموضوعة على المستويات الثنائية والإقليمية والقارية من جانب البلدان والمنظمات الأفريقية، وبشأن مبادرات السياسات ذات الصلة والإجراءات الملموسة والمتخذة من جانب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في إطار هيكل الحوار القائمة بغية ضمان الاتساق ومجالات التعاون الأخرى؛
- تفويض مفوضيتي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بوضع خارطة طريق لتنفيذ الإعلان المشترك.
- يتعين عقد مؤتمر وزاري للاتحاد الأوروبي - أفريقيا بشأن الهجرة والتنمية في غضون ثلاثة أعوام لتقديم استعراض مبدئي للهجرة والتنمية في سياق الحوار الشامل بين أفريقيا- الاتحاد الأوروبي؛
- المزيد من تطوير الحوار في إطار المنتدى العالمي المزمع تنظيحه كجزء من متابعة الحوار الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن الهجرة والتنمية، بما في ذلك زيادة العمل حول الهجرة والتنمية ضمن منظمة الأمم المتحدة.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/313 (X)
ANNEX.4

**خطة عمل واجادوجو
لمكافحة الاتجار بالبشر ولا سيما فيما يتعلق
بالمرأة والطفل وفقا لما اعتمده المؤتمر
الوزاري حول الهجرة والتنمية**

-



**خطة عمل واجادوجو
لمكافحة الاتجار بالبشر ولا سيما فيما يتعلق
بالمرأة والطفل وفقا لما اعتمده المؤتمر
الوزاري حول الهجرة والتنمية**

-

**خطة عمل واجادوجو لمكافحة الاتجار بالبشر لا سيما فيما يتعلق بالمرأة
والطفل وفقاً لما اعتمده المؤتمر الوزاري حول الهجرة والتنمية
طرابلس، يومي 22 و23 نوفمبر 2006**

إن الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية،

- إذ يؤكدان مجدداً التزامهما، من بين أمور أخرى، بالوثائق القانونية الدولية والإقليمية التالية:
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في (1948).
 - معاهدة الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (1979).
 - إعلان بيجين وبرنامج العمل (1995).
 - معاهدة الأمم المتحدة حول حقوق الطفل (1989).
 - معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والبروتوكول المرفق لمنع وضبط ومعاينة الاتجار بالبشر لا سيما النساء والأطفال (2000).
 - إعلان القمة العالمية حول الأطفال (1990).
 - اتفاقية منظمة العمل الدولية حول أسوأ أشكال عمل الطفل 1999 - عالم مناسب للأطفال (دورة خاصة للجمعية العامة حول الأطفال (2002).

وإذ يأخذان في الاعتبار:

- القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي (2002).
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981) والبروتوكول المرفق المتعلق بحقوق المرأة (2002).
- الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته (1990).
- الموقف الأفريقي الموحد من الطفل (الإعلان وخطة العمل 2001).
- الموقف الأفريقي الموحد من الهجرة والتنمية (2006).
- المعاهدة حول الاتحاد الأوروبي (1992).
- الاتفاقية الأوروبية حول حقوق الإنسان (1950).
- إعلان بروكسل حول منع ومكافحة الاتجار بالبشر (2002).
- قرار إطار عمل مجلس الاتحاد الأوروبي حول مكافحة الاتجار بالبشر (2002).
- خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن أفضل الممارسات والمعايير والإجراءات لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر (2005).
- استراتيجية الاتحاد الأوروبي لأفريقيا (2005).

وإذ يقران بأن النساء والأطفال يحتلون مكانة فريدة ومتميزة في المجتمع ومؤهلون لكافة الحقوق ويستحقون حماية قانونية في أوضاع الحرية والكرامة والأمن،

وإذ يساورهما القلق من أن وضع المرأة والطفل ظل حرجاً وبصفة خاصة في أفريقيا نظراً للوضع الاجتماعي والاقتصادي والممارسات الثقافية التقليدية الضارة،

وإذ يساورهما كذلك قلق عميق حول ظاهرة تزايد السياحة الجنسية والأنواع الأخرى من الاستغلال الجنسي وسوء معاملة المرأة والأطفال،

وإذ يدركان أن الإجراءات الفعالة لمنع ومكافحة التجارة بالبشر ولا سيما المرأة والطفل تستلزم تبني نهج إقليمي ودولي شامل يضع البلدان الأصلية وأماكن العبور والمقصد بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات لمنع مثل ذلك الاتجار ومعاينة المتاجرين به وحماية ضحايا الاتجار بما في ذلك حقوقهم الإنسانية،

وإذ يقتنعان بأن تعزيز معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية مع إطار دولي لاتخاذ إجراء بين أوروبا وأفريقيا لمنع وقمع ومعاينة الاتجار بالبشر وبصفة خاصة المرأة والطفل، مفيد في منع ومكافحة الجريمة،

وإذ يصممان على التعامل مع جوانب مشكلة الاتجار بالبشر ولا سيما فيما يتعلق بالمرأة والطفل وذلك من خلال تعاون فعال،

عليه، قررا تبني خطة العمل التالية:

المبادئ العامة:

- إن الاتجار بالبشر داخل وبين الدول كارثة يجب على الدول أن تصمم على معالجتها؛
- يجب أن تكون الإجراءات لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر مبنية على احترام حقوق الإنسان بما في ذلك حماية الضحايا وعلى أن لا تؤثر سلباً على حقوق ضحايا الاتجار. ويجب إيلاء اهتمام خاص لبروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وضبط ومعاينة الاتجار بالبشر ولا سيما النساء والأطفال. يجب وضع أفضل مصالح الطفل بما في ذلك تلك المتضمنة في المواثيق الدولية النافذة فوق كل الاعتبارات في جميع الأوقات؛

- يعتبر تمكين المرأة والفتاة من خلال السياسات الوطنية جزءاً مهماً من مكافحة الاتجار بالبشر. على هذا الأساس، يجب إدخال عنصر الجنس في عملية تبني وتنفيذ الإجراءات الخاصة بمنع ومكافحة الاتجار بالبشر؛
- إن الفقر والتعرض للخطر والتوزيع غير المتوازن للثروة والبطالة والنزاعات المسلحة وضعف نظام تطبيق القانون والتدهور البيئي والحكم السيئ ووقوع المجتمعات تحت الشدة وعدم شمولية المجتمعات والفساد والافتقار إلى التعليم وانتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك التمييز والطلب المتزايد على التجارة الجنسية والسياحة الجنسية، تعتبر جميعاً الأسباب الجذرية للتورط في الاتجار بالبشر ويجب معالجتها.

أولاً- الوقاية ورفع مستوى الوعي:

- على الدول:
 - تأمين التعليم والتدريب بما في ذلك مهارات العيش ورفع مستوى الوعي والاستشارة باعتبارها إجراءات وقائية لمكافحة الاتجار بالبشر؛
 - بذل الجهود في سبيل توفير العمالة الباقية أو فرص سبل المعيشة الأخرى للشبان بصفة عامة وللشابات اللائي يتعرضن للخطر بصفة خاصة ولا سيما في المناطق المعرضة للاتجار بالبشر؛
 - دعم تمكين الفتيات والنساء في أثناء وضع سياساتها الوطنية؛
 - تبني تدابير محددة لدعم حقوق الطفل وحماية الأطفال من الوقوع في الاتجار بالبشر؛
 - رفع مستوى الوعي عن خطر الاتجار بالبشر من خلال المشاركة في حملات وسائل الإعلام والمعلومات؛
 - دعم تدريب الأشخاص الذين يحتلون المناصب الرئيسية وبصفة خاصة سلطات الشرطة في البلدان الأفريقية وبناء القدرة على مكافحة الاتجار بالبشر؛
 - اتخاذ التدابير التي تساعد على تعزيز تسجيل الولادات وتوفير وثائق الهوية الشخصية؛
 - اتخاذ الإجراءات المؤدية إلى تعزيز الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للأسر بالإضافة إلى الأسر الموسعة؛
 - تعبئة الدعم للعائلات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية وأعضاء المجتمع المدني الآخرين والأعمال سعياً إلى مكافحة الاتجار بالبشر وتعزيز أفضل الممارسات؛
 - إنشاء مراكز إعادة التأهيل بغية مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال وتأمين سلامتهم وحمايتهم وتسهيل استرجاعهم وإعادة اندماجهم الاجتماعي؛

- اتخاذ الإجراءات للحد من طلب الخدمات التي تؤدي إلى استغلال ضحايا الاتجار بالبشر؛
- اتخاذ التدابير للقضاء على الأعراف والممارسات التقليدية الضارة ومناهضة الأفكار الثقافية السطحية التي تؤدي إلى ممارسة الاتجار بالبشر؛
- تواصل المفوضية البحث والحصول على المعلومات بما في ذلك مدى وأشكال الاتجار بالبشر والأسباب الجذرية لها؛
- جمع وتبادل المعلومات حول الوسائل والطرق المستخدمة من جانب تجار البشر.

ثانياً- حماية الضحايا ومساعدتهم:

يتعين على الدول:

- بناء سياساتها وبرامجها والإجراءات الأخرى بغية حماية الضحايا والمساعدة على أساس وثائق حقوق الإنسان الدولية بما في ذلك تلك المتعلقة بحقوق الطفل وحقوق المرأة والعمالة القسرية وعمل الطفل والاتجار بالبشر؛
- تحديد ضحايا الاتجار بالبشر بغية تزويدهم بالمساعدة والحماية الملائمتين مع المراعاة الكاملة لتعرضهم لأشكال المخاطر الخاصة وللحقوق والاحتياجات؛
- البحث عن أكثر الإجراءات ملائمة سعياً إلى ضمان حماية ومساعدة ضحايا الاتجار بالبشر ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال وأسره مع مراعاة الفارق الريفي والحضري بصفة خاصة؛
- تبني تدابير ملائمة لحماية ضحايا الاتجار بالبشر وتزويدهم بالمعلومات حول حقوقهم القانونية وغيرها في البلد المقصود والبلد الأصلي فيما لو تقرر إعادتهم؛
- تشجيع ضحايا الاتجار بالبشر على الإدلاء بالشهادة في التحقيقات والمحاكمة في قضايا الاتجار بالبشر وأخذ سلامة وأمن ضحايا الاتجار بالبشر والشهود في الاعتبار الكامل خلال كافة مراحل الإجراءات القانونية ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال؛
- تبني إجراءات محددة لتفادي تجريم ضحايا الاتجار بالبشر بالإضافة إلى الوصم بالعار وخطر إعادة احتيالهم؛
- بذل الجهود في تزويد ضحايا الاتجار بالبشر بالمساعدة الطبية النفسية والاجتماعية القصيرة والطويلة الأمد الملائمة بغية دعم إعادتهم إلى الوضع الطبيعي؛
- دراسة تبني إجراءات تشريعية أو غيرها من الإجراءات المناسبة التي تتيح لضحايا الاتجار بالبشر البقاء في محيطهم مؤقتاً ودائماً وإعطاء اعتبار ملائم للعوامل الإنسانية والعاطفية؛
- اتخاذ تدابير خاصة لمعالجة محنة الأسر التي يتجه إليها الأطفال ولا سيما الفتيان؛

- دعم الأسلوب الحساس في مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحماية الكرامة وحقوق الإنسان لضحايا فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال.

ثالثاً- الإطار التشريعي وصوغ السياسات وتطبيق القانون والإطار السياسي:

- يتعين على الدول:
 - التوقيع على معاهدة الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والمصادقة عليها وتنفيذها بشكل كامل وعلى البروتوكول الخاص بمنع وضبط ومعاقة الاتجار بالبشر ولا سيما النساء والأطفال استكمالاً للمعاهدة بالإضافة إلى الوثائق القانونية الإقليمية والدولية؛
 - اعتماد ومراجعة التشريع والسياسات والبرامج كما ينبغي سعياً إلى تنفيذ المعاهدة والبروتوكول الملئمين المذكورين أعلاه والوثائق القانونية الأخرى؛
 - اتخاذ الإجراءات لمكافحة المنظمات الإجرامية المتورطة في الاتجار بالبشر؛
 - تأمين المحاكمة الفعالة للأشخاص المشتبه فيهم في الاتجار بالبشر وفرض عقوبات رادعة ضد الأشخاص المدانين بالاتجار بالبشر؛
 - إدخال إطار تشريعي ومؤسسي حيث لا يوجد لتغطية كافة جوانب الاتجار بالبشر طبقاً لمعاهدة الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والبروتوكول الخاص بمنع وضبط ومعاقة الاتجار بالأشخاص ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال؛
 - تعديل أو اعتماد تشريع وطني وفقاً للوثائق القانونية الإقليمية والدولية سعياً إلى تعريف جريمة الاتجار بدقة ضمن القانون الوطني والتأكد من أن جميع الممارسات التي يغطيها التعريف الخاص بالاتجار بالبشر جرى تجريمها أيضاً؛
 - بحث التشريع ليشمل المسؤولية الإدارية والمدنية أو الجنائية للأشخاص القانونيين أو ممثلهم بالنسبة لجرائم الاتجار بالبشر إضافة إلى مسؤولية الأشخاص الطبيعيين؛
 - توفير أحكام تشريعية لمصادرة وثائق وعائدات الاتجار بالبشر والمخالفات ذات الصلة؛
 - بحث الإجراءات القانونية التي من شأنها تمكين ضحايا الاتجار بالبشر من الحصول على تعويضات عن الأضرار التي يتكبدها؛
 - تبني الأحكام القانونية لفرض عقوبة شديدة على المتاجرين والمخالفين وفي نفس الوقت حماية ضحايا الاتجار بالبشر؛
 - تبني سياسات لحماية ودعم ضحايا الاتجار والحماية من الضرر على أيدي المتاجرين والشبكات الإجرامية والقوادين؛

- تأمين أداء القوانين والممارسات الإدارية دورها في توفير المعلومات للضحايا حول وضع الإجراءات الجنائية والقانونية الملائمة الأخرى وأن وضع هذه الإجراءات تم النظر فيها مسبقاً قبل الإقدام على أية عملية إعادة الضحايا؛
- تشجيع ضحايا الاتجار بالبشر على الإدلاء بشهاداتهم خلال إجراء التحقيقات والمحاكمة في قضايا الاتجار بالبشر مع مراعاة سلامة وأمن الضحايا والشهود في جميع مراحل الإجراءات القانونية ولا سيما بالنسبة للأطفال؛
- اعتماد تشريع لمنع تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة وتسريح جميع المحاربين الأقل من ثمانية عشر عاماً ووضع برامج لإعادة تأهيلهم وإعادة اندماجهم في المجتمع.

سياسة التنمية:

- يتعين على الدول:
 - بدء أو توسيع الجهود في جمع وتحليل البيانات حول الاتجار بالبشر بما في ذلك الوسائل والطرق المستخدمة حول وضع وحجم وطبيعة واقتصاديات الاتجار بالبشر على وجه الخصوص النساء والأطفال. ويجب أن تكون البحوث النظامية والأساليب الفعالة لجمع مثل هذه البيانات والمعطيات وتبادل المعلومات متقدمة؛
 - دراسة إمكانية وضع خطة عمل وطنية تلخص بنهج شامل لجميع التدابير الضرورية لمكافحة الاتجار بالبشر؛
 - دراسة إمكانية تشكيل لجنة مختصة وطنية تأديبية متعددة الأطراف حول الاتجار بالبشر بغية صياغة وتنفيذ خطط عمل وطنية. ويتعين على اللجنة المختصة الوطنية الجمع بين الوزارات والوكالات ذات الصلة لوضع السياسة واتخاذ الإجراء ضد الاتجار بالبشر. وفي هذا الصدد، يجب إشراك المنظمات الحكومية المشتركة والمنظمات غير الحكومية والممثلين الآخرين عن المجتمع المدني كما ينبغي؛
 - وبإمكان اللجان المختصة الوطنية أيضاً مراقبة وإعداد تقرير من خلال الحكومات المختصة ورفعها إلى الهيئات الإقليمية والدولية الملائمة حول التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل الوطنية؛
 - إضافة الاتجار بالبشر في استراتيجيات الحد من الفقر على المستوى الوطني ورصد موازنة ضرورية لمكافحة هذه الجريمة.

تطبيق القانون:

يتعين على الدول:

- بحث إنشاء وحدات خاصة ضمن هياكل تطبيق القانون الحالية مدعومة بصلاحيات محددة ترمي إلى تنمية واستهداف أنشطة تشغيلية على نحو فعال لمكافحة الاتجار بالبشر بالإضافة إلى إنشاء جهات مختصة وطنية خاصة؛
- بحث إنشاء قنوات اتصال مباشرة بين سلطاتها المختصة والوكالات والخدمات بما في ذلك الوحدات الخاصة والجهات المحورية. وعلى الدول إنشاء دوريات حدودية مشتركة حيث ينبغي أن تكون مدربة في أساليب منع الاتجار بالبشر وتعزيز تلك التي هي موجودة؛
- دراسة إنشاء وحدات تحقيقات مشتركة وسن قوانين لتسليم المتاجرين بالبشر/المخالفين للقانون؛
- توفير وتعزيز التدريب لعاملتي تطبيق القانون ومسئولي الجمارك والهجرة والمدعين والقضاة والمسؤولين الآخرين ذوى الصلة حول الوقاية من الاتجار بالبشر. ويجب أن يتركز التدريب على الطرق المستخدمة في منع مثل هذا الاتجار ومحاكمة المتاجرين وحماية حقوق الضحايا بما في ذلك حماية الضحايا من المتورطين في الاتجار. ويجب أن يشجع هذا التدريب على التعاون مع المنظمات غير الحكومية والعناصر الأخرى من المجتمع المدني.

رابعاً- التعاون والتنسيق:

- يتعين على الدول:
 - تعزيز تنسيق التأديب المتعدد الأطراف والتعاون على المستويين الوطني والإقليمي بهدف تأمين نهج متكامل نحو مسألة ضحايا الاتجار بالبشر مع مراعاة الاحتياجات المحددة للضحايا من الكبار والصغار؛
 - تعزيز وتبادل وتوثيق الخبرات والدروس المستفادة من العودة إلى الوضع الطبيعي وإعادة الاندماج بغية تطوير وتوفير المساعدة القصيرة والطويلة الأمد الملائمة لضحايا الاتجار بالبشر؛
 - تحسين التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين البلدان الأوروبية والأفريقية من البلدان الأصلية وبلدان المرور والبلدان المقصودة فيما يتعلق بتحديد شخصية ومساعدة وحماية وإعادة إدماج الضحايا؛
 - تطوير وتيسير التعاون بين الحكومات والمنظمات الحكومية المشتركة والمنظمات الدولية وغير الحكومية وفاعلي المجتمع المدني الملائمين بغية تعزيز القدرة العامة على مساعدة الضحايا بما في ذلك الإجراءات التعليمية و/أو فرص العمل لتمكين الضحايا؛
- بحث إنشاء الجهات المختصة على المستويين الوطني والإقليمي لجمع وتحليل ونشر المعلومات حول الاتجار بالبشر إضافة إلى تضافر الجهود لمنع الاتجار بالبشر؛

- تشجيع التعاون على المستويات الثنائية والإقليمية والإقليمية الفرعية حول كافة جوانب الاتجار بالبشر بما في ذلك الإجراءات الوقائية والتحقيقات والمحاكمة والحماية والمساعدة لكافة الضحايا مما يعكس الدور المهم للمنظمات الحكومية المشتركة والمنظمات غير الحكومية والأعضاء الآخرين من المجتمع المدني؛
- تشجيع إنشاء خطط عمل إقليمية لمكافحة الاتجار بالبشر مع مراعاة الحاجة للتعاون الدولي والإقليمي والثنائي في معالجة أبعاد الاتجار بالبشر عبر الحدود الوطنية. وقد تدرس المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية إنشاء وحدة متخصصة لتنسيق الجهود لمكافحة الاتجار بالبشر؛
- تنمية الجهود التعاونية بين الحكومات والمنظمات الدولية والحكومية المشتركة والمنظمات غير الحكومية لتعبئة الموارد في سبيل مكافحة الاتجار بالبشر؛
- وضع آلية على المستويات الإقليمية بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية والحكومية المشتركة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لمتابعة تنفيذ خطة العمل.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2007

Report of the joint Africa-EU ministerial conference on migration and development

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4213>

Downloaded from African Union Common Repository